المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

تقرير الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي
وفقا لمنهجية ترميز (تعليم) النوع الاجتماعي +G
في الوزارات الأربعة التجريبية / الأردن

تقرير أولي تجريبي
نتائج أولية

2024/11/30

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

UN WOMEN

جدول المحتويات

1 المقدمة 3
2 أهمية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 4
3 الإطار التنظيمي 5
4 منهجية ترميز النوع الاجتماعي 7
4.1 الاستخدام 7
4.2 الفوائد 8
5 تحليل البرامج 9
5.1 قياس الاستجابة للنوع الاجتماعي (+G) للوزارات التجريبية 9
5.2 وزارة العمل: برنامج التدريب والتشغيل 4810 13
5.2.1 **اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج** 13
5.2.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي 13
5.2.3 نتائج الترميز: 15
5.2.4 البيانات الاحصائية 17
5.3 **وزارة التربية والتعليم / برنامج (1):** التعليم المهني 4405 18
5.3.1 **اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج** 18
5.3.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي 19
5.3.3 نتائج الترميز: 20
5.3.4 البيانات الاحصائية 22
5.4 وزارة الصحة: برنامج الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات 4615 23
5.4.1 **اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج** 23
5.4.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي 23
5.4.3 نتائج الترميز: 26
5.4.4 البيانات الاحصائية 29
5.5 **وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: برنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية 1051** 30
5.5.1 **اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج** 30
5.5.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي 30
5.5.3 نتائج الترميز: 32
5.5.4 البيانات الاحصائية 34
6 التوصيات 35

1 المقدمة

تعد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي أداة لتحقيق الإدماج الممنهج للأولويات الوطنية المرتبطة بتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مراحل تخطيط البرامج والمشاريع وتخصيص الموارد ومرحلة المتابعة والتقييم. فمن خلال دمج منظور النوع الاجتماعي في عملية إعداد الموازنة، يتم ضمان التوزيع العادل للموارد بما يلبي احتياجات جميع الفئات بشكل متوازن، مع مراعاة الفجوات القائمة بين الجنسين. كما تسهم في تسليط الضوء على أثر الموازنات على كلا الجنسين وإعادة توزيع الموارد العامة بما يتيح استفادة كلا الجنسين منها على قدم المساواة والمساهمة في الحد من أوجه التمييز بين الجنسين. ويأتي هذا التقرير في إطار تعزيز قدرة الجهات الحكومية على تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام، بما يضمن تحقيق الأهداف الوطنية والالتزامات الدولية المتعلقة بالعدالة والمساواة بين الجنسين.

يشكل هذا التقرير خطوة محورية في تعزيز جهود الأردن نحو إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة، بما يعكس الالتزام الوطني بتحقيق أهداف العدالة والمساواة بين الجنسين، يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه الأردن في تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، من خلال تحليل منهجي للبرامج والمشاريع المحددة في أربع وزارات تجريبية، وقياس مدى استجابتها لقضايا النوع الاجتماعي. ويأتي هذا التحليل كجزء من مساعي الحكومة للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يعتمد هذا التقرير على ترميز البرامج والمشاريع من منظورالنوع الاجتماعي كأداة تحليلية لتصنيف الموازنة وفقًا لمستوى استجابتها لقضايا النوع الاجتماعي وتعزيز تمويل المبادرات والمشاريع التي تركز على تقليص الفجوات بين الجنسين وتحقيق العدالة الاجتماعية. من خلال تحليل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، يتيح التقرير تسليط الضوء على الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعزيز المجالات التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

تم تطبيق هذه المنهجية في أربع وزارات تجريبية على برامج مختارة بهدف قياس مدى توافق هذه البرامج مع معايير المساواة وتحديد الفجوات والتحديات. ومن خلال هذا التحليل، يسعى التقرير إلى تقديم رؤى عملية وشاملة تسهم في تعزيز الموازنات الوطنية لتصبح أكثر شمولًا وعدالة.

إلى جانب ذلك، يهدف التقرير إلى دعم صناع القرار في تبني سياسات مالية قائمة على أدلة علمية تسهم في تحسين الخدمات والبرامج المقدمة لجميع المواطنين. وتستند التوصيات إلى تحليل دقيق للبيانات التي تم جمعها، مما يوفر خارطة طريق لتعزيز استجابة الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي، ويضع الأساس لاستراتيجية مستدامة تعزز التكامل بين الأهداف التنموية والعدالة والمساواة بين الجنسين.

يسعى التقرير أيضًا إلى مساعدة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تحسين آليات التخطيط المالي وإعداد التقارير المتعلقة بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويشمل ذلك تقديم نماذج وأدوات لتسهيل عملية جمع البيانات، وتطوير خطط مالية تعكس الاحتياجات الحقيقية لكلا الجنسين على حد سواء. و يسهم التقرير في بناء قدرات الوزارات لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في تصميم وتنفيذ موازنات تساهم في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

2 أهمية الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي وثيقة تترجم احتياجات كلا الجنسين خلال جميع مراحل دورة الموازنة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة للوقوف على مدى استجابة الموازنة لاحتياجات كلا الجنسين وتُعدّ أداة لدمج منظور المساواة بين الجنسين في التخطيط المالي، مما يعزز الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد العامة.

- الموازنة الموجهة بالنتائج

تعمل الموازنة الموجهة بالنتائج على الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المالي ويتم ذلك من خلال تحديد الاولويات والأهداف والأنشطة وإنشاء نظام مراقبة فعال يستند إلى مؤشرات الأداء لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف. ويتماشى ذلك مع الجهود الحالية التي تبذلها دائرة الموازنة العامة لتحديث ومواءمة الموازنة وعملياتها مع المعايير الدولية. وتسهم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحقيق هذه الجهود من خلال تحسين التخطيط وضمان العدالة والمساواة بين الجنسين من خلال ادماج النوع الاجتماعي في الموازنة الموجهة بالنتائج.

- المساءلة

إن إعداد موازنة تستجيب للنوع الاجتماعي يشكل جزءًا مهمًا من مراقبة الموازنات التي تسعى إلى تحقيق أهداف العدالة والمساواة بين الجنسين. وبالتالي فهي "آلية لتحديد ما إذا كانت التزامات الحكومة بالمساواة بين الجنسين تترجم إلى التزامات في الموازنة". إن القدرة على معرفة مخصصات النوع الاجتماعي من خلال الموازنة تعزز المساءلة فيما يتعلق بالعدالة والمساواة بين الجنسين.

- الشفافية والمشاركة

إن إعداد موازنة تستجيب للنوع الاجتماعي يمكن أن يساهم في زيادة مشاركة المواطنيين في عملية الموازنة وزيادة الشفافية.

- الفعالية

يساهم تحليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في توفير معلومات حول الاحتياجات و التأثيرات المختلفة المحتملة للنساء والرجال. وبالتالي، توفر الموازنة القائمة على النوع الاجتماعي الأساس لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وهذا يساهم في ضمان استخدام الأموال العامة بشكل أكثر فعالية ويؤدي إلى المساءلة وبناء الثقة.

3 الإطار التنظيمي

- دوليًا

أهداف التنمية المستدامة 2030، التزم الأردن بتحقيق أهداف التنمية المستدامة SDG's، خاصة:

الهدف الخامس: 5C1- نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الهدف العاشر (الحد من اوجه عدم المساواة). ويتضمن إطار مؤشرات النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة 108 مؤشر موزعة على 15 هدف.

- وطنيًا

رؤية الأردن 2025:

تضمنت الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال سياسات وبرامج مستجيبة لاحتياجات النساء والرجال.

بلاغ وتعليمات إعداد الموازنة العامة:

تضمين البلاغ توجيهات للوزارات والدوائر الحكومية لأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند وضع مؤشرات قياس الاداء على مستوى الاهداف الاستراتيجية والبرامج، وبيان اعداد الموارد البشرية العاملة حسب الجنس، وبيان مخرجات ونتائج البرامج التي تراعي النوع الاجتماعي.

سياسة إدماج النوع الاجتماعي:

الاولوية الرابعة: زيادة حجم التمويل الوطني للمبادرات الموجهة للنوع الاجتماعي، والمبادرات الموجهة لادماج النوع الاجتماعي.

الاجراءات الارشادية: القيام بإجراء عمليات تقييم للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتعزيز القدرات اللازمة لذلك؛ وتعزيز قدرات العاملين في وحدات الموازنة والمالية بشأن إدماج النوع الاجتماعي فيها؛ وتعزيز قدرات وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ وقيام الوزارات القطاعية (الخدمية) بتنفيذ آلية تتبُّع التمويل المخصص لاغراض النوع الاجتماعي.

الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن لعام 2020-2025:

الهدف الرابع: المؤسسات تنفذ وتضمن استدامة سياسات وهياكل وخدمات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبما يستجيب للالتزامات الوطنية والدولية.

المدخلات: تنفيذ سياسات وموازنات حكومية ووطنية مستجيبة للنوع الاجتماعي تشمل اطراً وآليات للمساءلة.

الشبكة الوطنية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من الوزارات والدوائر الحكومية:

وتضم مجموعة أعضاء متخصصين من مختلف القطاعات المعنية بالموازنة والنوع الاجتماعي والتخطيط، وتعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتسعى لتكون شبكة فاعلة متفاعلة لبناء القدرات وتبادل التجارب والخبرات بين أعضائها ودعم تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بما يضمن المساهمة في تحقيق العدالة والمساواة.

إنشاء وحدات و/او فرق للنوع الاجتماعي في الوزارات والدوائر الحكومية:

تم تشكيل وحدات و/او فرق متخصصة بالنوع الاجتماعي في الوزارات والدوائر الحكومية لدمج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط وإعداد الموازنات.

تم تشكيل فريق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في دائرة الموازنة العامة، لتعزيز دور دائرة الموازنة العامة في مجال بناء قدرات الدوائر والوحدات الحكومية لتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتطوير الأدوات اللازمة لذلك.

دليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي :

يهدف الدليل الى إعطاء المعرفة العامة الأساسية حول إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي لموظفي الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ومساعدة صناع القرار وذوي العلاقة في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في التعرف على الطرق والخطوات التي من شانها ان تعزز الوصول الى موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، ويعمل على تسهيل عملية إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في خطط وموازنات الوزارات والدوائر الامر الذي من شأنه أن يسهم في تقليل الفجوات وتحقيق مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع.

تحديث نماذج اعداد الموازنة العامة:

تحديث نماذج اعداد الموازنة لتشمل الاولويات والنتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي، إضافةً إلى تطوير آلية ومعادلة احتساب مخصصات النوع الاجتماعي في الموازنة.

ترميز مخصصات النوع الاجتماعي في الموازنة (Gender Budget Tagging)، ويتضمن تحديد المخصصات المالية اللازمة لتلبية احتياجات النوع الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة وقياسها ومراقبتها وبالتالي تحسين كفاءة وشفافية الموازنة ومعرفة مدى الاستجابة للالتزامات الوطنية والدولية.

4 منهجية ترميز النوع الاجتماعي

استناداً الى الممارسات العالمية المثلى فإن طريقة ترميز الموازنة والتي تستخدمها العديد من الدول ليست فقط لرصد وتحديد الجهود المبذولة في مجال العدالة والمساواة بين الجنسين بل ايضا لتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع، وبناءً على الاطلاع على التجارب الدولية في هذا المجال فقد تم اعتماد منهجية الترميز(+G) لقياس مدى استجابة الموازنة لإحتياجات النوع الاجتماعي.

ويهدف ترميز الموازنة من منظور النوع الاجتماعي إلى ضمان أن البرامج (المشاريع/ الأنشطة) تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة بين الجنسين وتأثيرها على كلا الجنسين وتتبع كيفية دعم البرامج (المشاريع/ الأنشطة) لأهداف العدالة والمساواة بين الجنسين.

يعد ترميز/تعليم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي أداة منهجية لتحليل وتتبع المخصصات المالية واستخدامها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعتبر جزءً من استراتيجية وطنية أوسع لدمج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الوزارات والدوائر الحكومية. وقد شمل تطوير الأداة:

- إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية لتحديد التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إدارة المالية العامة.
- مراجعة أفضل الممارسات الدولية وتكييفها مع السياق الأردني.
- إعداد مواد تدريبية وبناء قدرات للموظفين الحكوميين.
- اختبار الأداة في عدد من الوزارات بشكل تجريبي لتحسين فعاليتها.

4.1 الاستخدام

تُستخدم أداة تتبع الموازنات لتصنيف الموازنة الحكومية وفقًا للآتي:

قياس الاستجابة للنوع الاجتماعي +G

تتمثل مقاييس الاستجابة للنوع الاجتماعي بأربعة مستويات رئيسية:

- المستوى الأول: غير حساس وليس ذا صلة (الدرجة 0) G0: المشروع/ النشاط ليس لديه تأثير تجاه النوع الاجتماعي، أو تأثيره غير ملموس، ويعني ذلك انه لا توجد دلائل على أن قضايا العدالة والمساواة بين الجنسين قد تم أخذها بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ المشروع.
- المستوى الثاني: منخفض :(1-30%) G المشروع/ النشاط ذا تأثير محدود في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، حيث تم تصميم المشروع للمساهمة بطريقة محدودة في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، ويمكن أن يتم تضمين المشروع عناصر تساهم في تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين بشكل أكبر.
- المستوى الثالث: متوسط : (31-60%) G1 العدالة والمساواة بين الجنسين هدف مهم، ولكنها ليست السبب الرئيسي لتنفيذ المشروع/ النشاط، حيث أن هدف المساواة بين الجنسين ليس صريحاً في وثائق المشروع بل ضمنياً أو مفترضاً.

بالإضافة إلى الأهداف الأخرى فقد تم تصميم المشروع/ النشاط ليكون له تأثير إيجابي على تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين.

- المستوى الرابع: عالي/ (61-100%) G+ العدالة والمساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للمشروع/ النشاط وهي أساسية في تصميمه والنتائج المتوقعة، وتم تصميم المشروع/ النشاط بهدف رئيسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين أو الحد من التمييز أو تلبية الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

4.2 الفوائد

تقدم أداة تتبع الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي العديد من المزايا، من بينها:

- تعزيز الشفافية في تخصيص الموارد المالية.
- توفير إطار عمل واضح لرصد وتقييم أثر الإنفاق العام على تحقيق المساواة بين الجنسين.
- دعم السياسات المبنية على الأدلة من خلال تحديد الفجوات التمويلية والاحتياجات ذات الأولوية.
- تعزيز آليات المساءلة داخل الوزارات والدوائر الحكومية.

5 تحليل البرامج

5.1 قياس الاستجابة للنوع الاجتماعي (G+) للوزارات التجريبية

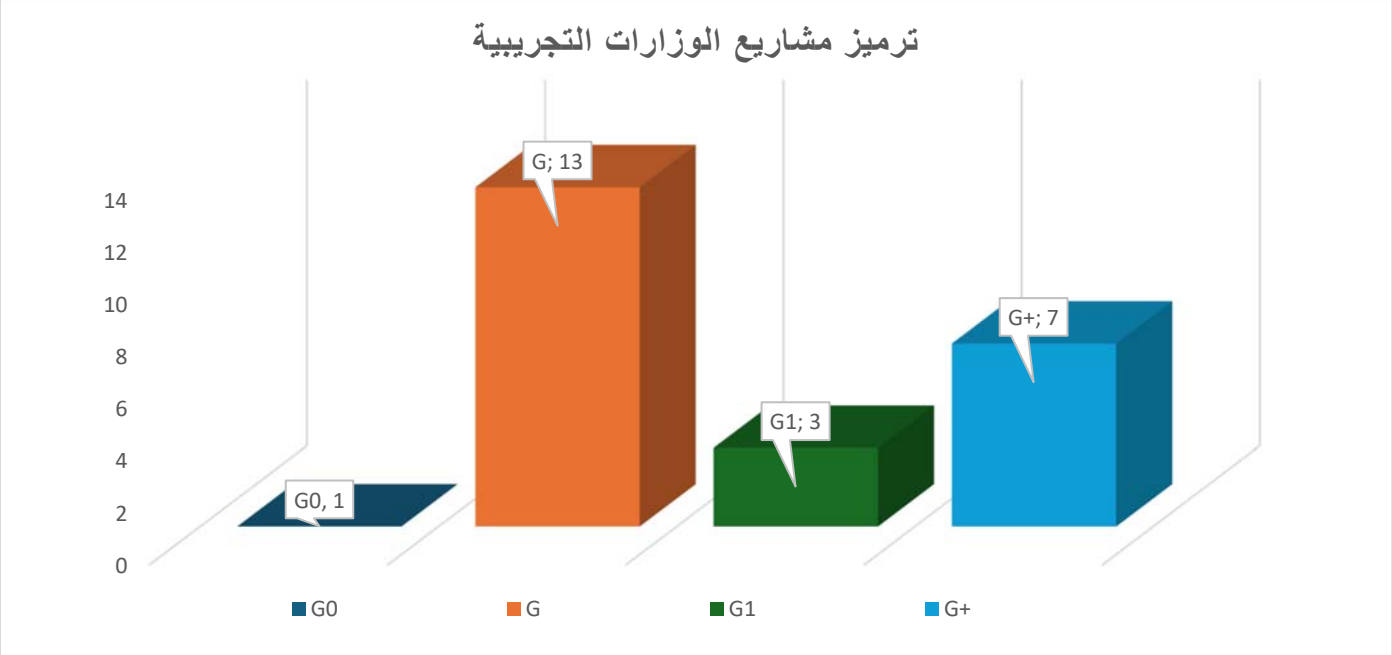

باستخدام منهجية الترميز وتطبيق الاداة على البرامج الاربعة التي تم اختيارها في الوزارات التجريبية . تم تصنيف المشاريع بناءً على تأثيرها على النوع الاجتماعي والعدالة والمساواة بين الجنسين إلى أربع مستويات (G0، G ،G1,G+) وتبين ان سبعة مشاريع مستجيبة بدرجة عالية (G+) حيث ان العدالة والمساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للمشاريع وفي تصميمه والنتائج المتوقعة، بالاضافة الى حصول ثلاثة مشاريع على درجة (G1) ذو تأثير متوسط حيث ان العدالة والمساواة بين الجنسين هدف مهم ولكنها ليست السبب الرئيسي لتنفيذه، وهناك 13 مشروع مستجيب للنوع الاجتماعي بدرجة منخفضة (G) اي ان هذه المشاريع ذو تأثير محدود في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين كما هو مبين في الرسم البياني اعلاه، وبالنهاية حصل مشروع واحد على درجة (G0) غير حساس وليس لديه تأثير تجاه النوع الاجتماعي أو تأثيره غير ملموس.

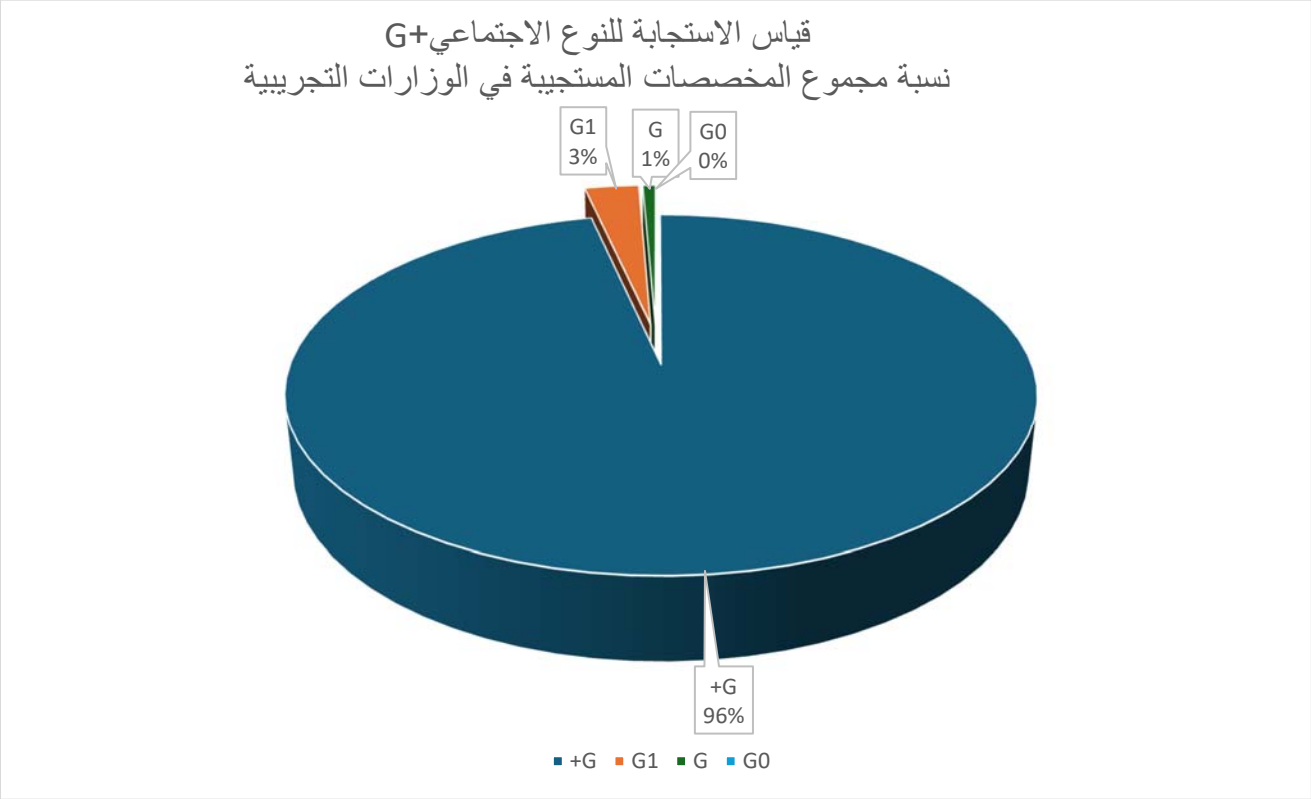

يُظهر الرسم البياني نسبة المخصصات المالية للوزارات الاربع التجريبية بناءً على استجابتها لمقياسG Scale ، حيث ان نسبة المخصصات ذات التأثير العالي للمساواة بين الجنسين 96%، ونسبة المخصصات ذات التأثير المتوسط للمساواة بين الجنسين 3%، وشكلت نسبة المخصصات ذات التأثير المنخفض للمساواة بين الجنسين ما نسبته 1% وهذا يدل على الالتزام من قبل الوزارات الاربع في ادماج النوع الاجتماعي في مشاريعها للسنة المالية 2024 .

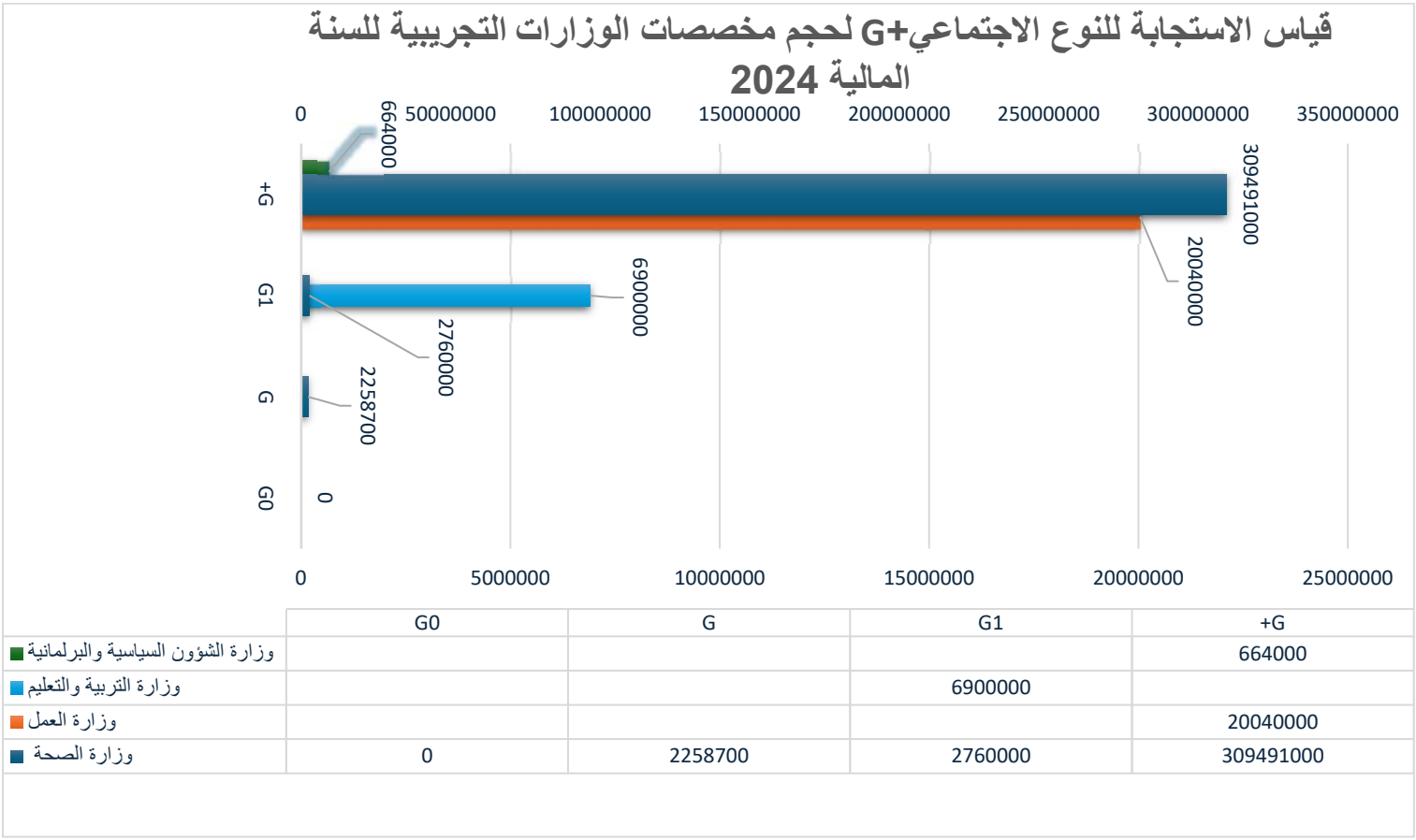

	G0	G	G1	+G
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية				664000
وزارة التربية والتعليم			6900000	
وزارة العمل				20040000
وزارة الصحة	0	2258700	2760000	309491000

يُظهر الرسم البياني اعلاه حجم المخصصات المالية للوزارات الاربع التجريبية بناءً على استجابتها لمقياسG Scale ، حيث ان حجم المخصصات ذات التأثير العالي للمساواة بين الجنسين 330,195,000 دينار اردني، وحجم المخصصات ذات التأثير المتوسط للمساواة بين الجنسين 9,660,000 دينار اردني، وشكلت نسبة المخصصات ذات التأثير المنخفض للمساواة بين الجنسين ما نسبته 2,258,700 دينار اردني.

شكل مجموع المخصصات المستجيبة للنوع الاجتماعي 342,113,700 دينار اردني من مجموع المخصصات الكلي للبرامج 353,824,000 دينار اردني حسب الرسم البياني ادناه، وهذا يدل على الالتزام من قبل الوزارات الاربع في ادماج النوع الاجتماعي في مشاريعها.

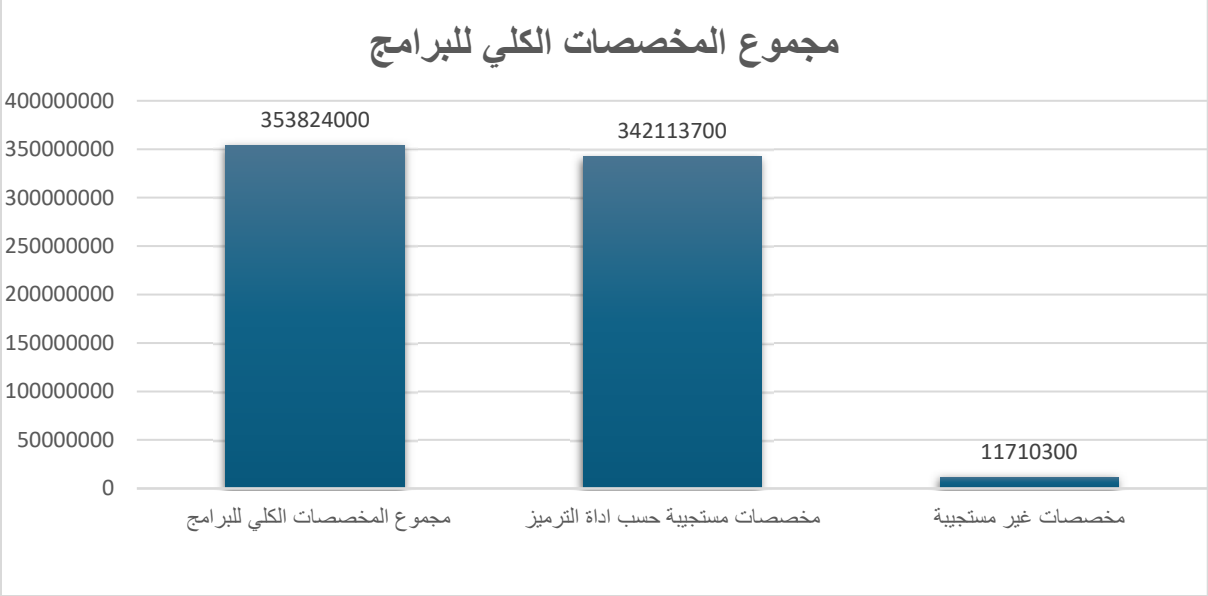

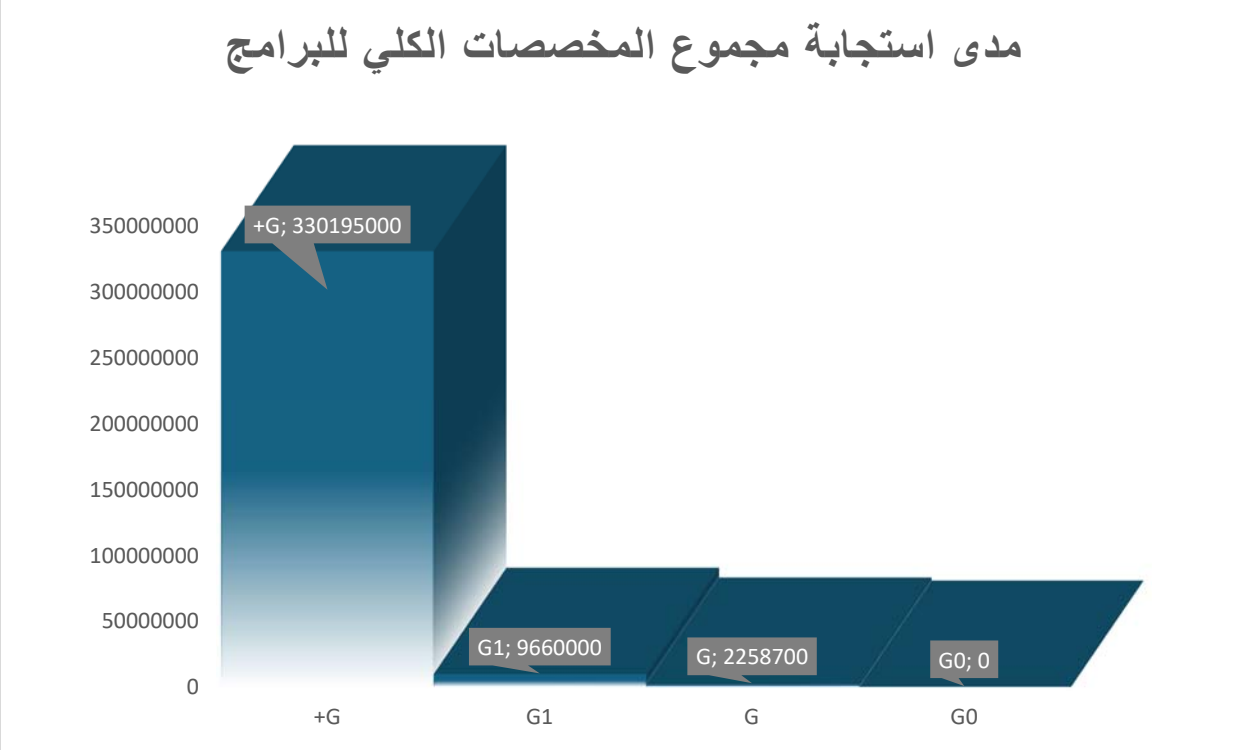

5.2 وزارة العمل: برنامج التدريب والتشغيل رقم 4810

5.2.1 اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج

- تمكين المرأة اقتصاديا وتمكين ذوي الإعاقة.
- تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتوفير فرص عمل والريادة في الأعمال والتشغيل الذاتي.
- تعزيز الحماية الإجتماعية.

أبرز الاجراءات لتحقيق الأولوية

- التشبيك والاشراف على تشغيل الباحثين عن عمل.
- تعزيز الشراكة مع القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال البرنامج الوطني للتشغيل .
- اقامة معارض وظيفية في العديد من المحافظات .
- تشغيل ومتابعة الباحثين عن العمل في الفروع الانتاجيه القائمة.
- استقطاب مستثمرين لإنشاء فروع/ وحدات انتاجية جديدة.
- تمكين ذوي الاعاقة.
- تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتوفير فرص عمل والريادة في الأعمال والتشغيل الذاتي.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.

يتوقع تحقيق النتائج التالية للأولوية

- المساهمة في زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية واستحداث الفرص و تقليص الفجوة في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي.
- رفع نسبة المشاركة الإقتصادية المنقحة للذكور والاناث.
- زيادة عدد المشتغلين/ المشتغلات ومن ذوي الإعاقة.
- زيادة عدد جلسات الإرشاد المهني والوظيفي .
- زيادة عدد النساء من المناطق النائية الملتحقات ببرامج الفروع الإنتاجية.

5.2.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي

توفير فرص العمل للمشتغلين والمشتغلات للأردنيين والأردنيات من خلال التدريب في مواقع العمل وحسب احتياجات القطاع الخاص وعقد جلسات ارشاد مهني للباحثين والباحثات عن عمل.

نقاط القوة

- يتضمن البرنامج مؤشرين مستجيبين للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وهما (عدد المشتغلات الاناث من المناطق النائية ضمن برنامج الفروع الانتاجية، عدد المشتغلين الذكور من المناطق النائية ضمن برنامج الفروع الانتاجية)

- يتوائم البرنامج مع اهداف السياسات الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة حيث يعد البرنامج الوطني للتشغيل أحد أولويات رؤية التحديث الاقتصادي ضمن قطاع العمل.
- تم تطبيق خطوات تحليل النوع الاجتماعي للبرنامج من خلال وثيقة تم إعدادها خلال العام 2023.
- تم الاسترشاد بنتائج تحليل النوع الاجتماعي عند إعادة تصميم مكونات البرنامج من خلال إعادة صياغة مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي لم ترد في الخطة السابقة للبرنامج العام الماضي.
- تتضمن الخطة التنفيذية للبرنامج هدف يستجيب للنوع الاجتماعي وهو (تعزيز الموائمة بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال تقديم خدمات التشغيل لذوي الإعاقة)، وتتضمن خطة البرنامج أيضاً مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي وهي (عدد المشتغل/ة من ذوي الاعاقة، عدد المشتغلات في الفروع القائمه وقيد الانشاء)
- البيانات والمؤشرات للبرنامج مصنفة حسب الجنس حيث يتوفر أعداد المشتغلين والمتدربين مصنفة حسب الجنس.
- إن إطار متابعة وتقييم البرنامج مستجيب للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة، حيث يستهدف البرنامج الوطني للتشغيل تشغيل الإناث بما نسبته 35% من إجمالي المستهدفين.
- يتم رصد نتائج الأولويات الخاصة بالنوع الاجتماعي التي حققها البرنامج ويتم تضمينها ضمن تقارير الأداء الربعية.

<u>نقاط التحسين</u>

- صياغة بعض أهداف البرنامج تحتاج الى مراجعة لتعكس الاستجابة للنوع الاجتماعي.
- قلة مشاركة الاناث في اتخاذ القرارات بشأن مكونات البرنامج.

<u>الاجراءات التصحيحية</u>

- إعادة صياغة بعض أهداف البرنامج لتصبح مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- زيادة مشاركة الاناث في اتخاذ القرارات بشأن مكونات البرنامج.

5.2.3 نتائج الترميز:

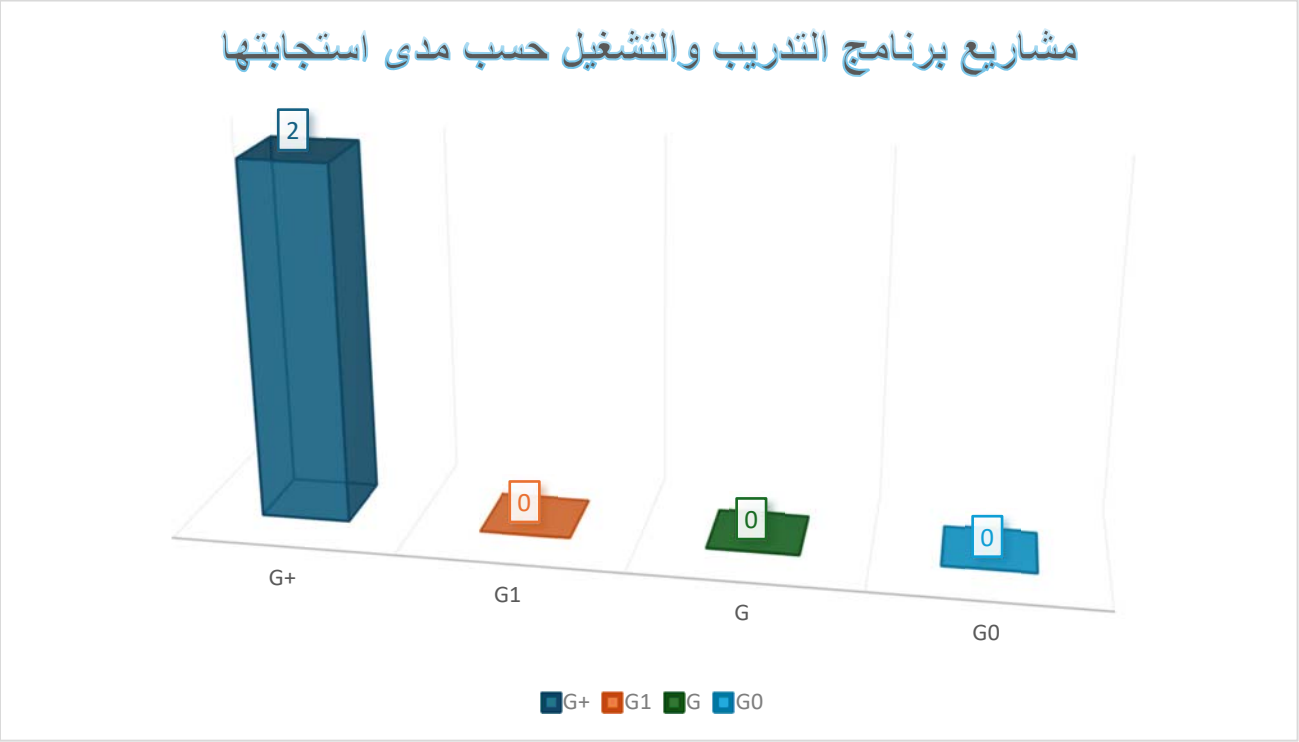

يتضمن برنامج التدريب والتشغيل مشروعين ذو تأثير عالي (G+) حيث تُعد العدالة والمساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي لهذه المشاريع وهي أساسية في تصميمها والنتائج المتوقعة منها، وكما وهو مبين في الرسم البياني اعلاه.

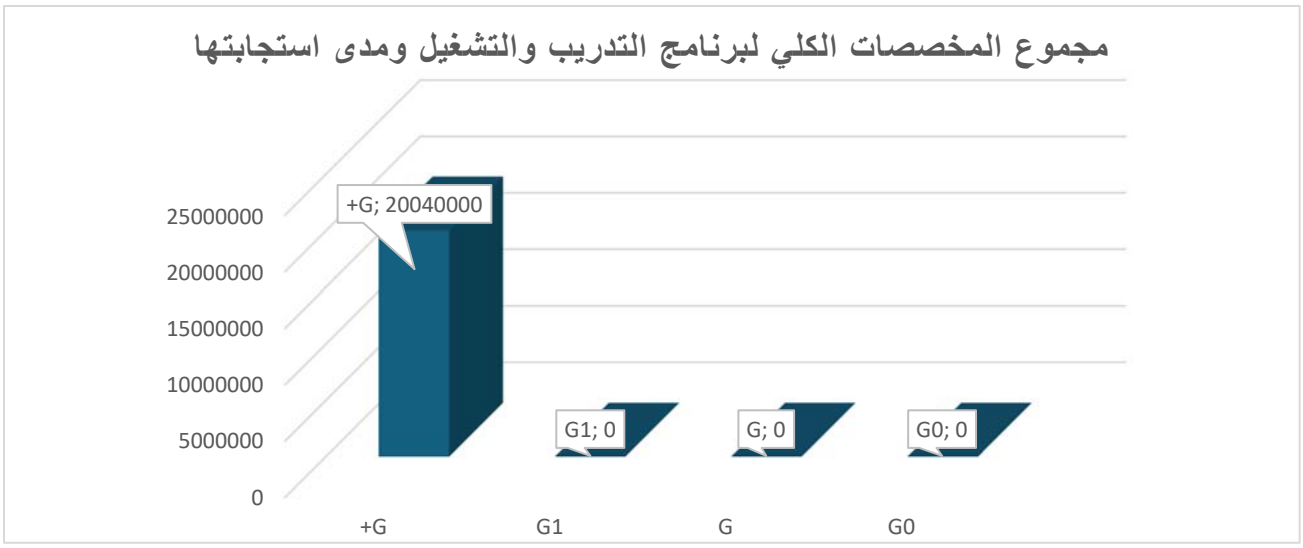

يُظهر الرسم البياني اعلاه حجم المخصصات المالية للبرنامج بناءً على استجابتها لمقياس G Scale ، حيث ان حجم المخصصات ذات التأثير العالي للمساواة بين الجنسين (+G) 20,040,000 دينار اردني، مما يعكس التزام وزارة العمل الكبير بتمويل المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، مشيرًا إلى أولوية عالية لهذه القضايا في جدول أعمال الوزارة.

ويُظهر الرسم البياني ادناه تصنيف المخصصات المالية للبرنامج حسب المشاريع حيث ان حجم مخصصات مشروع البرنامج الوطني للتشغيل 20,000,000 دينار اردني، وحجم مخصصات مشروع تطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة 40,000 دينار اردني.

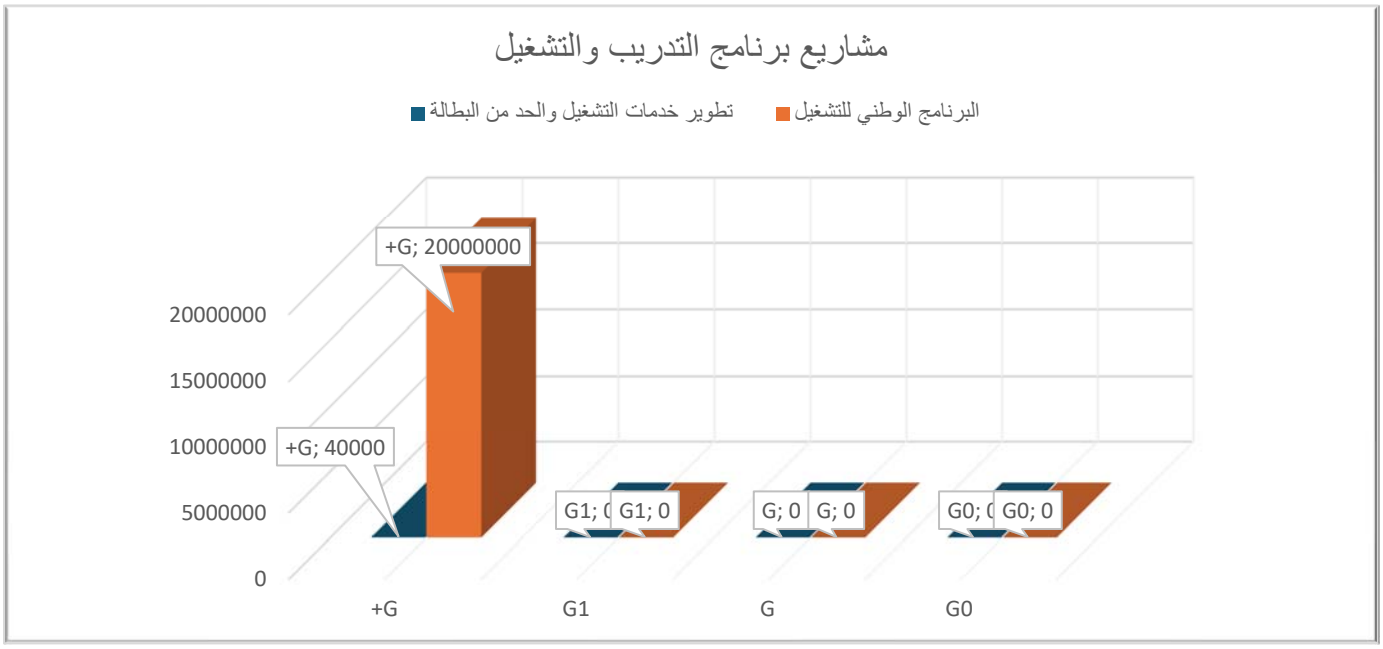

5.2.4 البيانات الاحصائية (المستفيدين)

رقم المشروع	اسم المشروع	المجموع	
		ذكور	اناث
16	تطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة	503	407
18	البرنامج الوطني للتشغيل	4,559	4,806

5.3 وزارة التربية والتعليم / برنامج (1): التعليم المهني 4405

5.3.1 اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج

- تهيئة البنية التحتية في المدارس المهنية لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة.
- تدريب المعلمين والمعلمات على التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة.
- إيجاد وإقرار تشريعات ناظمة تصنف الطلبة حسب الإعاقة والتخصصات الملائمة لكل إعاقة.
- إجراء دراسة بحثية شاملة لجميع مناطق المملكة؛ بهدف تحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات من منظور النوع الإجتماعي وتنفيذ دراسات لقياس توجهات الطلبة في الصفوف (4-9) وذويهم.
- زيادة حملات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وذويهم بما يراعي النوع الإجتماعي.

أبرز الاجراءات لتحقيق الأولوية

- استحداث المدارس والمشاغل الكافية لاستقطاب الطلبة لثلاث سنوات بدل سنتين، وتوفير التجهيزات اللازمة للمشاغل والمدارس المهنية.
- اعتماد برنامج دولي مبني على الكفايات والمهارات لتطوير التعليم المهني، لرفع قدرات خريجي التعليم المهني ومهاراتهم.
- زيادة عدد البرامج التدريبية الخاصة بمعلمي التعليم المهني قبل الخدمة وأثنائها بما يلائم التخصصات المستحدثة والمناهج المعتمدة.
- إجراء دراسات مسحية لتحديد التخصصات المناسبة لكل منطقة جغرافية.
- استحداث الغرف الصفية والمشاغل المهنية المطلوبة لاستيعاب الطلبة الراغبين في التعليم المهني.
- تنفيذ برامج التوجيه المهني ومتابعة الخريجين، ووضع استراتيجية للتوجيه المهني في الوزارة (ثلاثة مراكز للتوجيه موزعة على الأقاليم).
- زيادة عدد برامج التدريب لمعلمي ومعلمات ورؤساء أقسام ومديري ومديرات المدارس المهنية والأكاديمية على مهارات التوجيه المهني.
- زيادة نسبة التحاق الطلبة اللاجئين والطلبة غير الأردنيين في مدارس التعليم المهني، مما يتطلب زيادة الطاقة الاستيعابية في المدارس، وتوفير التجهيزات والمواد الأولية لذلك وإيجاد التشريعات والتعليمات التي تتيح ذلك .

يتوقع تحقيق النتائج التالية للأولوية

- زيادة عدد الطلبة الملتحقين في التعليم المهني بناء على رغباتهم وميولهم أكثر من الطلبة الملتحقين بناء على معدلاتهم.
- رفع نسبة نجاح طلبة التعليم المهني.
- وضع الإطار العام لنظام تشعيب(تفريع) الطلبة بعد الصف التاسع إلى مسار مهني، أو مسار أكاديمي.
- تطوير منهجية التعليم والتدريب بتحديث المناهج وتطويرها.

- تجهيز بعض المشاغل بالتجهيزات الحديثة والملائمة لسوق العمل.
- تنفيذ برنامج تطوير التعليم المهني BTEC بهدف تعزيز مهارات الطلبة وإعدادهم لدخول سوق العمل أو لمتابعة دراساتهم.
- تطوير المناهج، وتحسين الشراكات مع القطاع الخاص ومجالس المهارات القطاعية.
- تحسين مشاركة الإناث والفئات المحرومة الأخرى مثل الطلبة ذوي الإعاقة، وتحسين كفاءات معلمي التعليم المهني.
- تحقيق مؤشرات أداء الخطة الوطنية للتعليم الممولة من القرض السيادي الكندي من خلال المخصصات المالية المدرجة ضمن النفقات الجارية والرأسمالية لبرنامج التعليم المهني

5.3.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي

يظهر البرنامج تقدمًا ملموسًا في مراعاة النوع الاجتماعي من خلال توزيع المدارس والتخصصات بين الذكور والإناث وفقًا للاحتياجات، وإتاحة فرص متساوية لاختيار التخصصات بعيدًا عن القوالب النمطية. كما تم تضمين مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي ضمن البرنامج، مع تحسين مشاركة الإناث والفئات المحرومة، مثل الطلبة ذوي الإعاقة، مما يعكس التزام الوزارة بمبادئ العدالة والمساواة. إضافةً إلى ذلك، تم تطوير البنية التحتية وتدريب الكوادر للتعامل مع احتياجات الطلبة بمختلف فئاتهم، مدعومًا بجهود تمويلية وفنية من جهات خارجية.

رغم هذه الجهود، يحتاج البرنامج إلى مزيد من الدراسات الشاملة لتقييم احتياجات الذكور والإناث في المناطق المختلفة، وتطوير إطار متكامل للمتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي. كما تبرز الحاجة إلى تحسين حملات التوجيه والإرشاد لتشجيع التحاق الجنسين بالتخصصات غير التقليدية، وتعزيز البنية التحتية لاستيعاب الطلبة ذوي الإعاقة بشكل أفضل. هذه الخطوات ستعزز فعالية البرنامج وتساهم في تحقيق عدالة أوسع بين الجنسين.

<u>نقاط القوة</u>

- التعليم المهني موزع بين مدارس الذكور والإناث وفقًا للاحتياجات، مما يتيح للطلاب والطالبات الاختيار بحرية بعيدًا عن التنميط القائم على النوع الاجتماعي.
- إضافة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي ضمن البرنامج، مما يعزز التوجه نحو إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ.
- تبني منهجيات حديثة مثل برنامج BTEC لتعزيز الكفايات والمهارات، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات النوع الاجتماعي.
- تحسين مشاركة الفئات المحرومة مثل الإناث والطلبة ذوي الإعاقة في التعليم المهني.
- وجود دعم فني ومالي من جهات خارجية يساهم في تنفيذ مبادرات ومشاريع تراعي النوع الاجتماعي.

<u>نقاط التحسين</u>

- البرنامج يحتاج إلى دراسات إضافية لتقييم احتياجات الذكور والإناث حسب المناطق الجغرافية، لتحديد التخصصات المناسبة وزيادة نسب الالتحاق غير النمطي.
- ضرورة إجراء دراسات لقياس توجهات الطلبة وأسرهم تجاه التعليم المهني من منظور النوع الاجتماعي.
- البرنامج يفتقر إلى إطار شامل للمتابعة والتقييم يأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار.
- الحاجة إلى رصد ومراقبة تنفيذ المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لضمان تحقيق النتائج المرجوة.
- تحسين البنية التحتية لاستيعاب الطلبة ذوي الإعاقة، بما في ذلك تجهيز المشاغل والمرافق التي تتناسب مع احتياجاتهم.
- زيادة حملات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وذويهم مع التركيز على كسر القوالب النمطية وتشجيع الجنسين على التخصصات غير التقليدية.

<u>الاجراءات التصحيحية</u>

- تطوير نظام متابعة وتقييم مستدام يدمج النوع الاجتماعي.
- سيتم اعتماد المؤشرات في برنامج الموازنة للسنوات القادمة مع تطوير استراتيجيات الوزارة
- تصميم حملات توعوية تعزز المشاركة غير النمطية للطلبة من الجنسين.
- تحسين البرامج التدريبية للمعلمين والمعلمات للتعامل مع احتياجات النوع الاجتماعي والاحتياجات الخاصة.

5.3.3 نتائج الترميز:

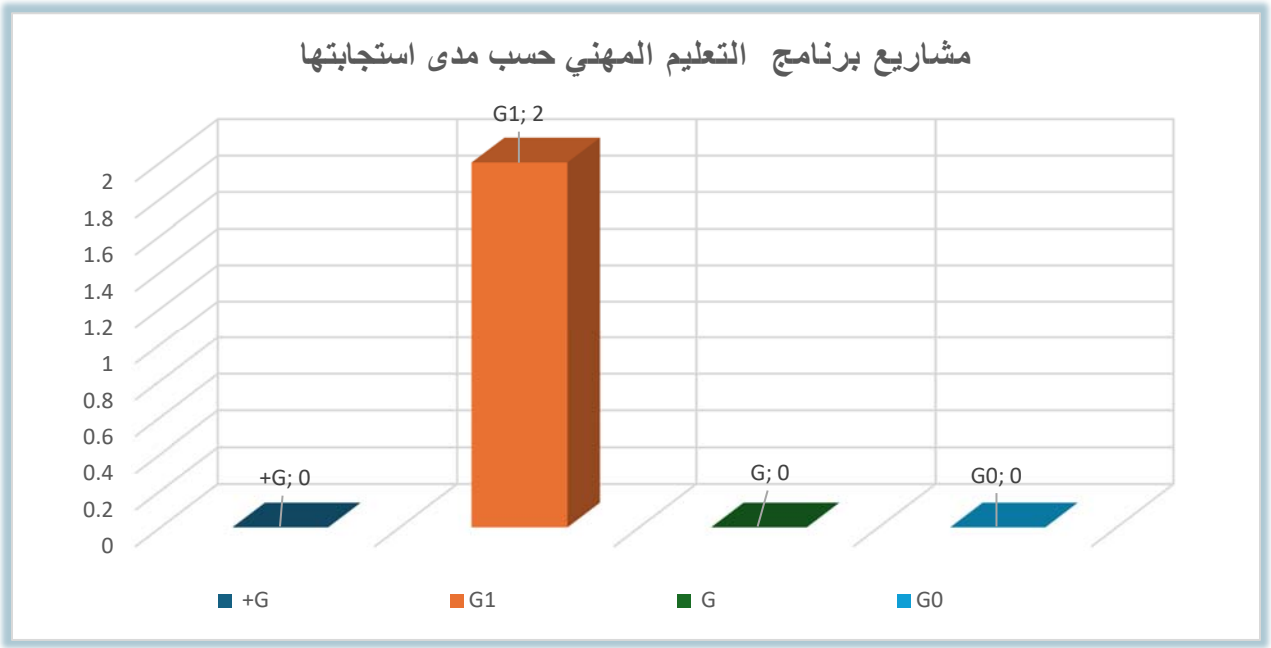

يتضمن برنامج التدريب المهني مشروعين ذات تأثير متوسط (G1) حيث ان العدالة والمساواة بين الجنسين هدف مهم ولكنها ليست السبب الرئيسي لتنفيذه، ، وكما وهو مبين في الرسم البياني اعلاه.

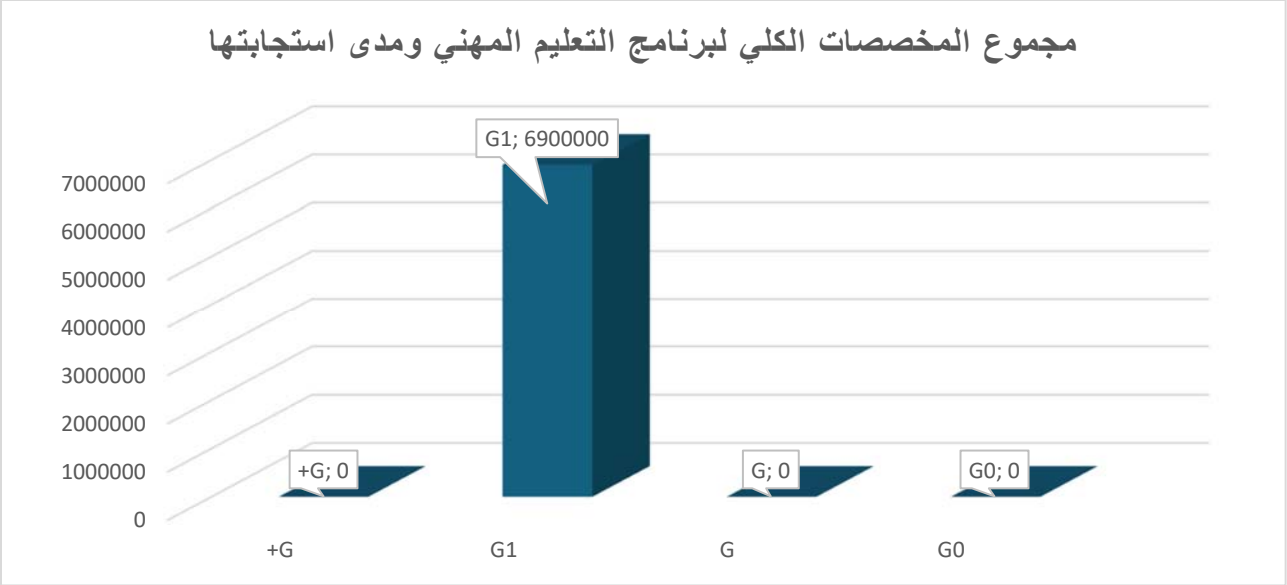

يُظهر الرسم البياني اعلاه حجم المخصصات المالية للبرنامج بناءً على استجابتها لمقياس G Scale ، حيث ان حجم المخصصات ذات التأثير المتوسط للمساواة بين الجنسين (G1) بلغت 6,900,000 دينار اردني، مما يعكس تقدمًا ملموسًا في مراعاة النوع الاجتماعي.

ويُظهر الرسم البياني ادناه تصنيف المخصصات المالية للبرنامج حسب المشاريع حيث ان حجم مخصصات مشروع تطوير التعليم المهني والتقني 4,200,000 دينار اردني، وحجم مخصصات مشروع إضافات لأبنية مدارس التعليم المهني 2,700,000 دينار اردني.

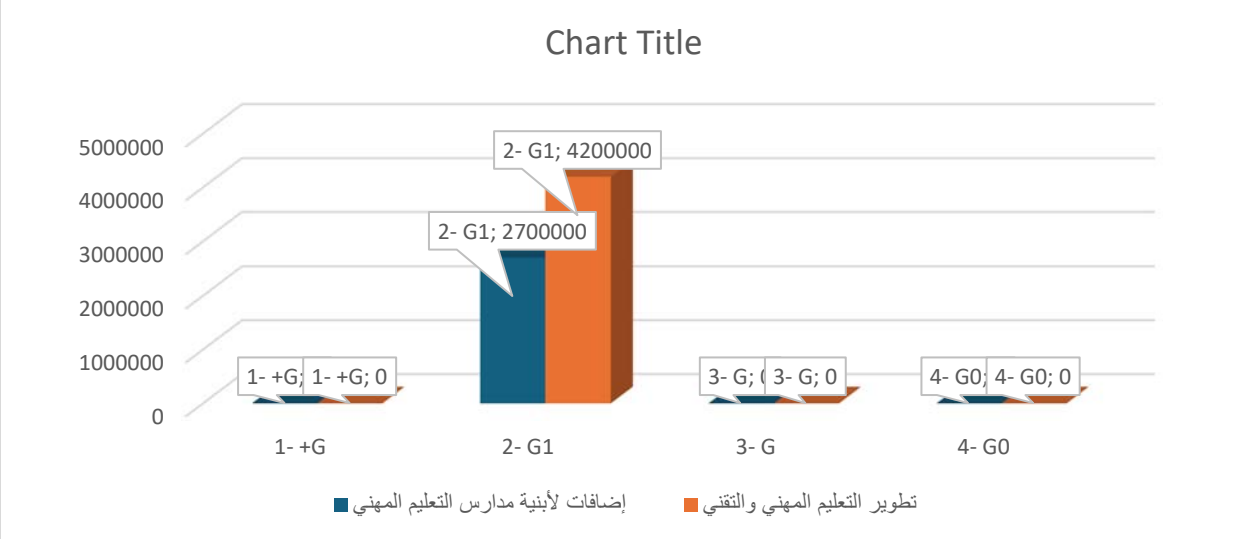

5.3.4 البيانات الاحصائية

لا يتوفر بيانات احصائية مصنفة حسب الجنس في الوزارة .

5.4 وزارة الصحة: برنامج الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات 4615

5.4.1 اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج

- إدماج منظور النوع الاجتماعي في برامج وزارة الصحة.

أبرز الاجراءات لتحقيق الأولوية

- التدريب على مفهوم النوع الاجتماعي.
- تهيئة المباني بما يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

يتوقع تحقيق النتائج التالية للأولوية

- زيادة عدد المتدربين من كوادر وزارة الصحة حول منظور النوع الاجتماعي.
- زيادة عدد المباني التي تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

5.4.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي

تولي وزارة الصحة في الأردن اهتماماً كبيراً لبرامج الرعاية الصحية الثانوية وذلك من خلال سعيها لتوفير خدماتها لكافة المواطنين والمقيمين على أرض المملكة بشكلٍ متساوٍ، وتقدّم خدماتها من خلال 31 مستشفى تابع لها وبسعة سريرية تصل إلى (5884) سريراً وفقاً لاحصائيات 2022، كما أنها تهتم بتوفير برامج صحية موجهة للإناث مثل الصحة الإنجابية والكشف المبكر عن سرطان الثدي. يتم تقديم هذه الخدمات بجهود الكوادر العاملة في هذه المستشفيات، والتي يصل عددهم حسب إحصائيات عام 2022 إلى (19338) موظفاً، منهم 9695 ذكور و9643 إناث بنسبة (49.87 %) علماً أن تعيين العاملين في المستشفيات والوزارة بشكل عام يتم عن طريق التقدم لامتحان ديوان الخدمة المدنية، ما يضمن تكافؤ الفرص في التعيين. إن أهداف إدارة المستشفيات حول النوع الاجتماعي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الصحية وتحسين صحة ورفاهية المرضى بغض النظر عن جنسهم أو خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع العاملين فيها بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص والكفاءة.

نقاط القوة

- الحصول على رعاية صحية شاملة غير مقيدة بشروط معينة
- الاشراف على الخدمات الصحية المقدمة من خلال مستشفيات الوزارة المنتشرة في مختلف مناطق المملكة
- دعم حصول المستشفيات على الاعتمادية
- تحسين خدمات الاسعاف والطوارئ وطوارئ الاطفال وتحسين جاهزية المستشفيات للاستجابة للطوارئ
- تحسين تقديم الخدمات الفندقية للمستشفيات
- اعادة صياغة الاجراءات المتعلقة بأنظمة العمل في المستشفيات وحوسبتها

- تعزيز المساواة بين الجنسين في فرص التوظيف والترقيات والتدريب.
- تعزيز النسبة النسائية في المناصب القيادية والاشرافية داخل المستشفيات من خلال تأهيلهن لذلك .
- تحقيق توازن الجنسين في توزيع العمل والمسؤوليات وتجنب التمييز على أساس الجنس في تحديد مهام العمل .
- توفير بيئة عمل مرنة ومتوافقة مع متطلبات العمل الأسري، مثل توفير حضانات وترتيبات العمل المرن عن بعد.
- ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية لجميع المرضى دون استثناء، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة .
- توحيد الإجراءات الطبية بالمستشفيات مما يضمن تحقيق العدالة والمساواة للمراجعين
- خفض نسبة وفيات الأطفال الرضع والامهات اثناء الولادة من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للحوامل .
- التوسع في خدمات غسيل الكلى .
- فتح واستحداث عيادات مختصة بالماموغرام .
- تشجيع المشاركة المجتمعية وتوفير برامج التوعية والتثقيف حول الصحة الجنسية والإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- رفع مستوي الوعي لدى العاملين في المستشفيات بمفاهيم النوع الاجتماعي ودوره في تشكيل أنماط صحية متباينة .

<u>نقاط التحسين</u>

تواجه الفئات المستهدفة في برنامج الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات العديد من التحديات من ابرز هذه التحديات:

- تكلفة الخدمات الصحية: قد تكون التكلفة باهظة للبعض ولا يمكن للجميع تحملها ، خاصة في ظل عدم توفر التأمين الصحي.
- الإجراءات الطبية الطويلة: يمكن أن تستغرق الإجراءات الطبية في المستشفيات والرعاية الصحية الثانوية وقتًا طويلاً بسبب ازدياد اعدد متلقي الخدمة ، مما يزيد من الإجهاد النفسي والجسدي للمرضى وأسرهم.
- الإقبال الكبير على المستشفيات والعيادات الحكومية، مما يزيد من الضغط عليها ويؤثر على جودة الخدمات المقدمة وسرعة الاستجابة للحالات الطارئة
- صعوبة الوصول للخدمات الصحية في المناطق النائية: قد يكون من الصعب الوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق النائية ، مما يزيد من عدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية.
- نقص الأطباء والممرضين والكوادر الطبية الأخرى في بعض المناطق النائيه مما يؤدي نقص إلى التأخر في تلقي الرعاية الصحية ، خاصة في المناطق النائية او قد يؤثر سلبا على جودتها
- عدم توافر بعض التخصصات الطبية في بعض المستشفيات الطرفيه، مما يجبر المرضى للذهاب للبحث عن الخدمات الطبية المطلوبة في مناطق أخرى وعادة يتم الذهاب الى العاصمة مما يزيد العبء على الموارد.

- صعوبة الوصول الى وسائل النقل العام في بعض مناطق المملكه المناسب للمرضى مما يؤثر سلبا على امكانية الوصول لتلقي الخدمه, وخصوصا النساء اللواتي قد يحتجن لزيارة المستشفيات بشكل متكرر
- عدم توفر أماكن لرعاية الأطفال الصغار كالحضانات في المستشفيات، مما يجعل النساء يواجهن صعوبة في رعاية أطفالهن أثناء إجراء الفحوصات أو العلاج وكذلك الحال بالنسبه للموظفات.
- عدم توفر برامج متكاملة للتوعية الصحية الخاصة بالنساء والفتيات في المستشفيات، والتي تعد ضرورية للوقاية من الأمراض والحفاظ على الصحة العامة.

الاجراءات التصحيحية

- فتح مستشفيات جديدة
- توسيع بعض الأقسام
- استحداث اقسام جديدة
- ادخال بعض الخدمات الطبية على برنامج حكيم
- ربط المستشفيات على برنامج حكيم
- استحداث عيادات افتراضية
- تطوير نظام الطبابة والتطبيب عن بعد
- تفعيل وحدات ادارة الجودة
- تحليل البيانات الاحصائية
- تفعيل وحدات ضبط العدوى
- تحديث الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الاصابات وبالتعاون مع الشركاء

5.4.3 نتائج الترميز:

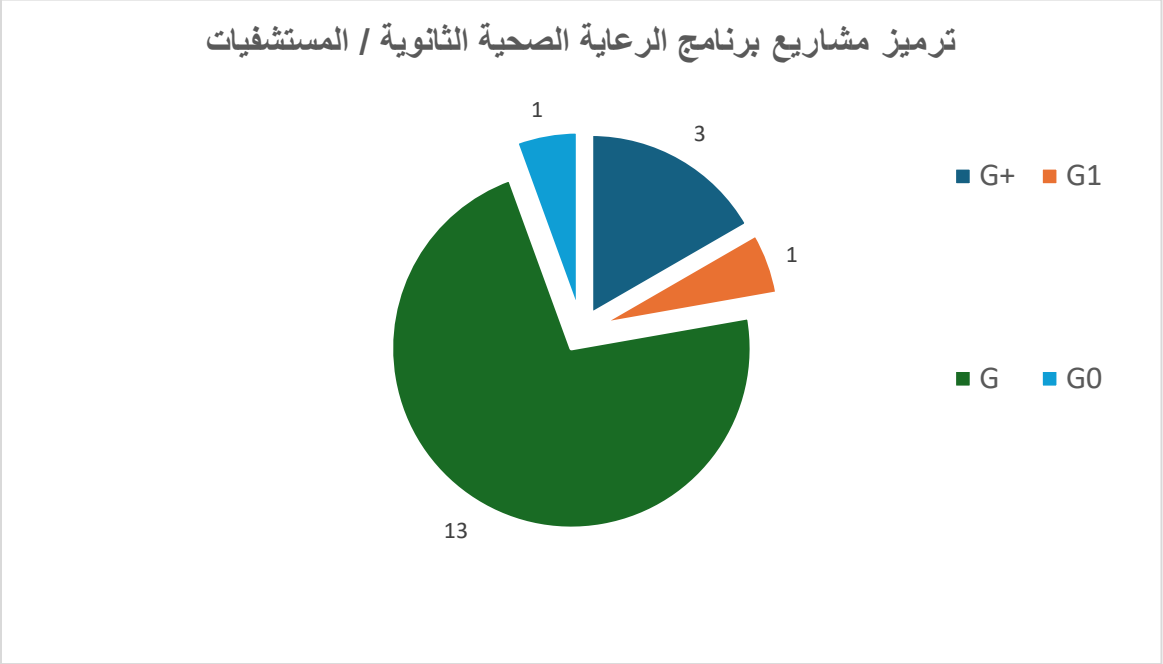

يبين الرسم البياني اعلاه وجود 3 مشاريع مستجيبة بدرجة عالية (G+) حيث ان العدالة والمساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للمشاريع وفي تصميمها والنتائج المتوقعة، بالاضافة الى حصول حصول مشروع واحد على درجة (G1) ذو تأثير متوسط حيث ان العدالة والمساواة بين الجنسين هدف مهم ولكنها ليست السبب الرئيسي لتنفيذه، وهناك 13 مشروع مستجيب للنوع الاجتماعي بدرجة منخفضة (G) اي ان هذه المشاريع ذو تأثير محدود في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين ، وبالنهاية حصل مشروع واحد على درجة (G0) غير حساس وليس لديه تأثير تجاه النوع الاجتماعي أو تأثيره غير ملموس.

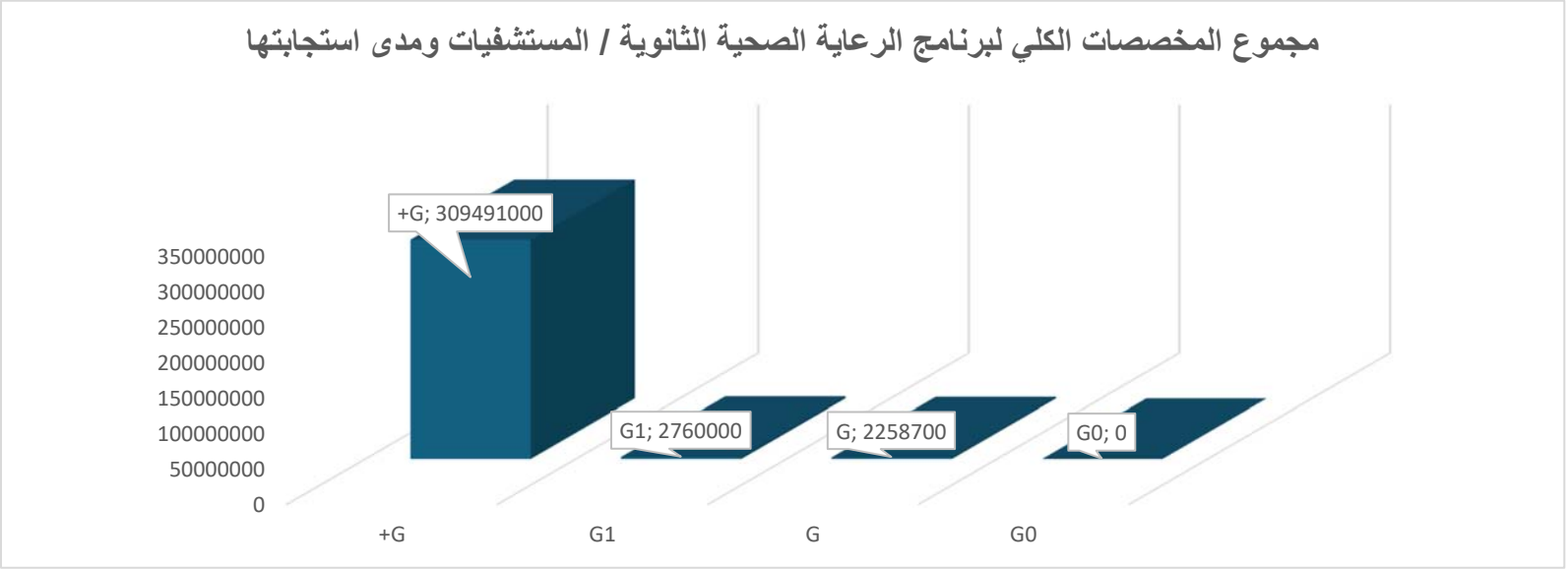

يُظهر الرسم البياني اعلاه حجم المخصصات المالية للبرنامج بناءً على استجابتها لمقياس G Scale ، حيث ان حجم المخصصات ذات التأثير العالي للمساواة بين الجنسين (+G) 309,491,000 دينار اردني، بالاضافة الى حجم المخصصات ذات التأثير المتوسط (G1) وشكلت 2,760,000 دينار اردني، اما المشاريع ذات التأثير المنخفض (G) شكلت 2,258,700 دينار اردني، توضح هذه التصنيفات مدى تنوع استجابة المشاريع لمتطلبات العدالة والمساواة بين الجنسين، مما يعكس الالتزامات نحو دمج هذه الاعتبارات في تصميم وتنفيذ المشاريع الصحية.

ويُظهر الرسم البياني ادناه تصنيف المخصصات المالية للبرنامج حسب المشاريع.

5.4.4 البيانات الاحصائية

رقم المشروع	اسم المشروع	ذكور	اناث
601	تقديم الخدمات الصحية الثانوية	186071	245394
008	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	1334	2315
012	صيانة وتحديث المستشفيات		
017	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام		
019	تحديث معدات المختبرات وبنوك الدم		
033	انشاء مستشفى الطفيلة	2252	2971
034	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	13608	7632
045	حوسبة القطاع الصحي / حكيم		
046	انشاء مستشفى مادبا		
701	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة اربد		
703	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة جرش	3590	6755
708	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة معان		
718	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة الزرقاء	17032	23665
720	انشاء وصيانة مستشفيات في محافظة الكرك	8197	10571
721	انشاء مستشفيات في محافظة العقبة		
722	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة المفرق	4225	9157
724	صيانة و تحديث المستشفيات في محافظة العاصمة		
725	صيانة وتحديث المستشفيات في محافظة البلقاء		
	المجموع	236309	308460

البيانات من وزارة الصحة

5.5 وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: برنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية 1051

5.5.1 اولويات النوع الاجتماعي للبرنامج

يهدف البرنامج إلى تعزيز المشـــاركة الســـياســـية للمرأة من خلال بناء قدراتهم وتأهيلهم وتوعيتهم عن طريق الدورات التدريبية والجلسـات الحوارية والورشـات التوعوية بأهمية تمكين المرأة وذلك للحد من عدم توليها للمناصـب القيادية وعدم كفاية تمثيلها في البرلمان بسبب الثقافة المجتمعية السائدة والتي تقتصر تولي المناصب على الرجال فقط.

تعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل دورهما السياسي.

أبرز الاجراءات لتحقيق الأولوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- تعزيز الوعي بالنوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة والشباب في العمل السياسي والحزبي كشركاء في عمليات صنع القرار.
- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار والمشاركة السياسية.
- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب والمرأة لشجيعهم على المشاركة السياسية عبر برامج تمكين وتدريب متخصصة.

يتوقع تحقيق النتائج التالية للأولوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار .دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار والمشاركة السياسية.
- تعزيز المشاركة السياسية للشباب في صنع القرار وزيادة المشاركة الحزبية.

5.5.2 وصف مدى مراعاة البرنامج للنوع الاجتماعي

يراعي البرنامج النوع الاجتماعي بمعدل G+ الا ان البرنامج بحاجة الى اجراءات تصـــحيحية تؤدي الى زيادة فاعليته خاصة ان الوزارة تعمل على تنفيذ الرؤى الوطنية التي تهدف الى تمكين المراة.

نقاط القوة

- يتضمن البرنامج أهداف مستجيبة للنوع الاجتماعي وتسعى الى تمكين المرأة منها:
  - تعزيز المشاركة السياسية في الأردن لتشمل جميع فئات المجتمع.
  - تعزيز فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية .
- يتضمن البرنامج مؤشر تستجيب للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة. منها:
  - نسبة المشاركة في الانتخابات (ذكور- اناث- ذوي اعاقة)
  - نسبة المشاركين في الانتخابات كمرشحين (ذكور- اناث- ذوي اعاقة)

- نسبة المسجلين في الأحزاب السياسية (ذكور- اناث- ذوي اعاقة)

- يتوائم المشروع/ النشاط مع اهداف السياسات الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة مع الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة:
  - النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس.
  - الأعراف والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
  - المؤسسات تنفذ بين الجنسين وتمكين المرأة وبما يستجيب لالتزامات الوطنية والدولية.
- تم تطبيق خطوات تحليل النوع الاجتماعي للمشروع وتم العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحليل برنامج التنمية السياسية والبرلمانية.
- تتضمن الخطة التنفيذية للبرنامج أهداف ومؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة
  - النتيجة: تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي والمشاركة الفاعلة للمرأة في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
  - المخرج: تعزيز قدرة العاملات في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانيه بما يسهم في زيادة انخراط المرأة وتقدمها في المواقع القيادية. تعزيز وعي العاملين والعاملات بمفهوم النوع الاجتماعي نسبة الموظفين الملتحقين ببرامج توعية النوع الاجتماعي.
  - توفير الخبرة الفنية والمشورة السياسية وتعزيز قدرات مديريات الوزارة لتنفيذ 25 بالمئة من الاستراتيجية المراعية للنوع الاجتماعي وخطط تنفيذها المعتمدة من خلال مستشارين وطنيين.
  - رصد مؤشرات المشاركة السياسية، ومواقع صنع القرار.
  - توعية وتحفيز وعي القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بالعمل النسوي حول التشريعات الناظمة. نسبة الجمعيات المستفيدة من التدريب من الجمعيات المسجلة لدى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
  - المخرج: تعزيز الوعي حول التوجهات الاجتماعية السلبية حيال قضايا النوع الاجتماعي والأدوار النمطية وتعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
  - تنفيذ برامج توعوية لقادة الرأي في المجتمع (كالإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين) وتعزيز دورهم في معالجة الصور النمطية المتعلقة بالمرأة والرجل ودور المرأة في المشاركة في الحياة العامة. عدد ورشات العمل والوسائل التثقيفية لتعزيز ثقافة النوع الاجتماعي.
  - المخرج: تعزيز مهارات القيادة لدى النساء الحزبيات . تنفيذ برامج توعوية وجاهيه وافتراضية لتعزيز المهارات القيادية لدى الحزبيات. عدد الفعاليات التي تعقدها الوزارة لتعزيز مهارات النساء الحزبيات.
  - المخرج: تنفيذ برامج توعوية وجاهيه وافتراضية لبناء المهارات القيادية لدى اليافعات. عدد الفعاليات التي تعقدها الوزارة لبناء المهارات القيادية لدى اليافعات.
- البيانات والمؤشرات مصنفة حسب الجنس:
  - نسبة المشاركة في الانتخابات (ذكور- اناث- ذوي اعاقة)

- نسبة المشاركين في الانتخابات كمرشحين (ذكور- اناث- ذوي اعاقة)
- نسبة المسجلين في الأحزاب السياسية (ذكور- اناث- ذوي اعاقة)

- يتم رفع مقترح البرنامج من خلال المديريات الفنية والتي تشكل فيها النساء نسبة موثرة.

<u>نقاط التحسين</u>

- عمل إطار متابعة وتقييم للبرامج بحيث تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة.
- يصار الى عمل تحليل للنوع الاجتماعي حتى يتم الاسترشاد بها عند تصميم مشروع بحيث يكون المشروع متوائم او مستجيب للنوع الإجتماعي

<u>الاجراءات التصحيحية</u>

تصميم البرنامج بالاستفادة من تحليل البرامج- المشاريع

تطوير نظام متابعة وتقييم للمشروع المستجيب للنوع الاجتماعي

5.5.3 نتائج الترميز:

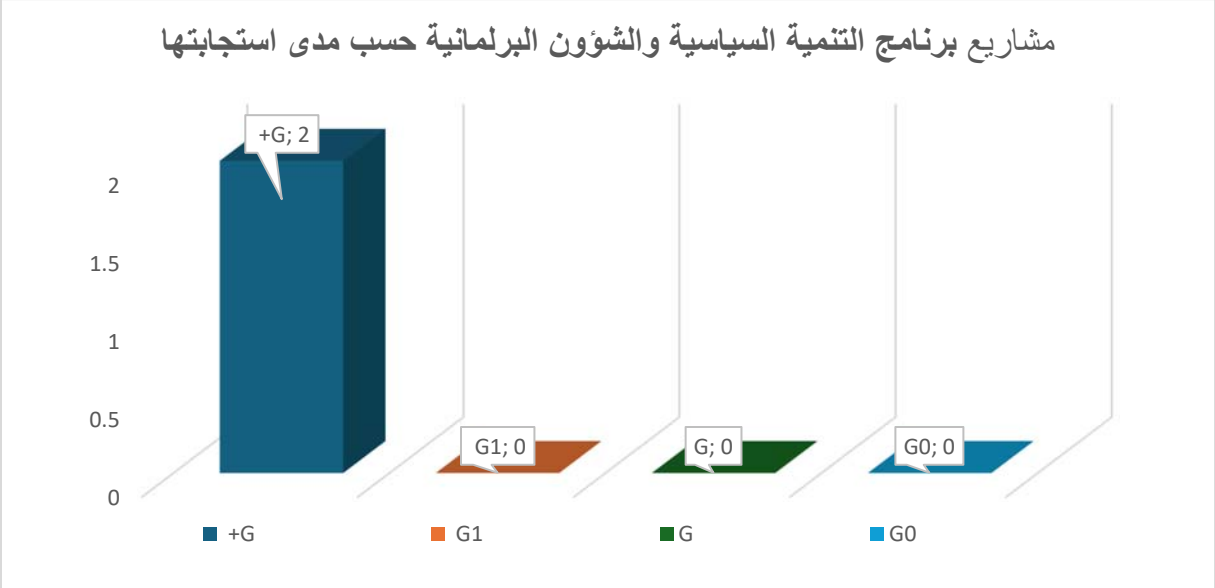

يتضمن برنامج التنمية السياسية والشؤون البرلمانية مشروعين ذو تأثير عالي (+G) حيث تُعد العدالة والمساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي لهذه المشاريع وهي أساسية في تصميمها والنتائج المتوقعة منها، وكما وهو مبين في الرسم البياني اعلاه.

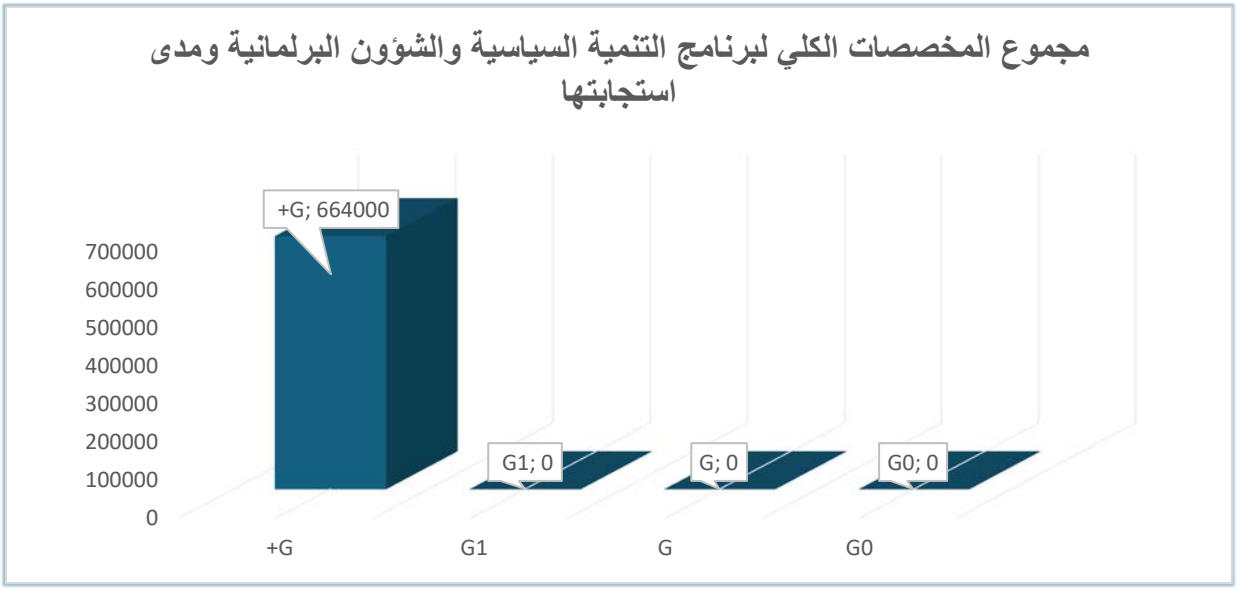

يُظهر الرسم البياني اعلاه حجم المخصصات المالية للبرنامج بناءً على استجابتها لمقياس G Scale حيث ان حجم المخصصات ذات التأثير العالي للمساواة بين الجنسين (+G) 664,000 دينار اردني، ما يبين التزام الوزارة بتمويل المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين ادراج مشروع رأسمالي للبرنامج.

ويُظهر الرسم البياني ادناه تصنيف المخصصات المالية للبرنامج حسب المشاريع حيث ان حجم مخصصات مشروع التنمية السياسية والبرلمانية 339,000 دينار اردني، وحجم مخصصات مشروع التنمية والمشاركة السياسية 325,000 دينار اردني.

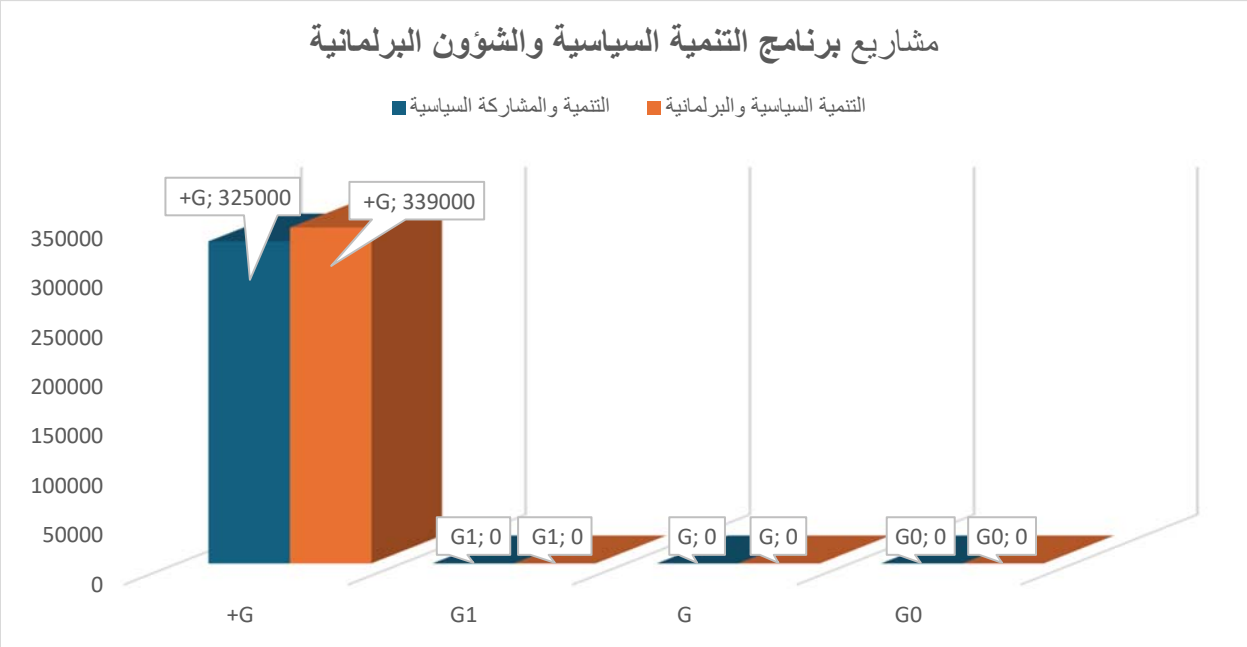

5.5.4 البيانات الاحصائية

لا يتوفر بيانات احصائية مصنفة حسب الجنس في الوزارة .

6 التوصيات

1. **تعزيز التدريب** :توسيع برامج بناء القدرات للموظفين في دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية.
2. **تحسين جمع البيانات** :الاستثمار في أنظمة جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.
3. **تعزيز آليات الرصد والتقييم** : تطوير مؤشرات واضحة لقياس أثر الإنفاق المرتبط بالنوع الاجتماعي.
4. **تشجيع المشاركة المجتمعية** :إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إعداد الموازنات.
5. **إضفاء الطابع المؤسسي** : ماسسة اجراءات تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الوزارات والدوائر الحكومية وربطها بآليات إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج
6. **الاستدامة** : يساهم اتمتة المنهجية في ضمان تبنيها على المدى الطويل.
7. **الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة**: لتطوير المنهجيات واعداد التقارير المتعلقة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي